

كتاب الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي
تعريف وعرض وتحليل

(*د. عبد الله محمد آدم أبو نظيفة)

م:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم.

أما بعد :

فموضوع هذا المقال : (كتاب الإبانة عن معاني القراءات تعريف
وعرض وتحليل) . وقبل الشروع في عرض الكتاب على القارئ ،
وتحليل ماتضمنه ، يحسن أن أقدم شيئاً عن مؤلفه تعريفاً به ، وبكتابه إن
شاء الله .

حياة مكي بن أبي طالب القيسي:

أولاً: اسمه ونسبه وأصله:

وهو مكي بن أبي طالب حموش بن محمد مختار القيسي المقرئ.
وردت له خمس نسب . فأما النسبة الأولى : القيسي.

فقال عنها الدكتور محيي الدين رمضان : " فالغالب الراجح أنها
ترجع إلى قبائل قيس عيلان التي انتشرت بتلك الأصقاع ، وتكاثرت حتى

(*) اللغة العربية الم. شارك بكلية الآداب، قسم اللغة العربية : جامعة إفريقيا العالمية.

بلغت إلى ما بعد جبال الأطلس . وأكد هذا ما ذكره المراكشي⁽¹⁾ في كلامه عن القبائل التي انتشرت هناك . وأما النسبة الثانية فهي القيرواني . فإن بعض من ترجموه يتبعونها بالمغربي⁽²⁾ . وكلتا النسبتين تعنيان أصله وبلده الذي نشأ فيه . وأما النسبة الثالثة فالأندلسي ، وأما النسبة الرابعة فالمغربي نسبة إلى المغرب، والنسبة الخامسة القرطبي نسبة إلى قرطبة . وربما ازدوجت نسبتان فكانت القرطبي الأندلسي ، فهذا الازدواج يبين موطنه الذي استقر فيه ، وانتهت به الرحلة إليه .

ثانيا: مولده ونشأته:

ولد في مدينة القيروان لسبع بقين من شعبان سنة خمس وخمسين وثلاثمئة من الهجرة النبوية⁽³⁾. وقد نشأ مكى بمدينة القيروان مسقط رأسه ، وكانت القيروان - وقتئذ - دار العلم بالمغرب ، وإليها ينسب أكابر العلماء ، وكانت محجة العلماء ومقصد طلاب العلم ، وكانت موطننا للزهاد والصالحين⁽⁴⁾ والفضلاء والمتبتلين .

ثالثا: طلبه العلم ورحلاته من أجله:

قرأ مكى على شيوخ القيروان باكورة طفولته، وتلقى بها ما كان يتلقاه من كان في سنه من العلوم والآداب . وكانت الرحلة لطلب العلم أمرا

(1) (المعجب تخلص أخبار المغرب) من 248، 265 هـ عبد الواحد المراكشي. تحقيق محمد سعيد العريان، لجنة التراث الإسلامي. بالقاهرة سنة 1963 م.

(2) مقدمة تحقيق الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها: لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة 1394 هـ الموافقة سنة 1974 م.

(3) راجع الصلة من 197: لابن بشكوال . تصحيح عزت العطار الحسني. مكتب نشر الثقافة الإسلامية سنة 1955 م. ومعجم البلدان 67/19: لياقوت الحموي . دار صادر ، بيروت سنة 1957 م. وإنباه الرواة على أنباه النحاة 3/ 315: القفطي. تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة 1955 م.

(4) المعجم في تخلص أخبار المغرب /356.

مستحبا لطلبة العلم وشيوخه في ذلك الزمان يحرص عليها أهل تلك البلاد . وكان لمكي في الرحلات نصيب وافر ممن كان في طبقتة ، فهو في سن مبكرة لم يتجاوز الثالثة عشرة شد الرحال إلى مصر ، فكان يقيم بها سنتين وثلاثا ثم يعود إلى القيروان أو يمضي إلى بلاد الحجاز ليؤدي فريضة الحج. وهو في القيروان أو مصر أو الحجاز كان يلتقي بالشيوخ، ويأخذ عنهم ، ويستدرك على هؤلاء وهؤلاء ، ويستكمل مأخذه عن هؤلاء بما أخذه عن هؤلاء لا يقصر ولا يكمل⁽¹⁾ .

وقد حفظت كتب التراجم⁽²⁾ رحلات مكي على وجه دقيق : فقد رحل إلى مصر سنة سبع وستين وثلاثمئة من الهجرة ، وكان عمره ثلاثة عشر ، وبها اختلف إلى المؤدبين والعارفين بعلوم الحساب ، ثم رجع إلى القيروان وأكمل حفظ القرآن، واستكمل علومه ، ثم نهض إلى مصر ثانية سنة ست وسبعين وثلاثمئة، فقرأ القراءات، واستظهرها وغيرها من الأداب، ثم رجع إلى القيروان ومكث بها خمس سنوات ثم في السنة السادسة عاد إلى مصر ثالثة في سنة اثنتين وثمانين وثلاثمئة ؛ ليتلقى ما بقي عليه من القراءات ، وبعدها عاد إلى القيروان سنة ثلاث وثمانين وثلاثمئة ، وأقام بها يقرئ إلى سنة سبع وثمانين وثلاثمئة ، وفي هذه السنة خرج إلى مكة وأقام بها إلى آخر سنة تسعين فحج أربع مرات متوالية ، وجاور ثلاثة أعوام ، ثم رجع من مكة ، فوصل إلى مصر سنة إحدى وتسعين وثلاثمئة ، ثم قدم من مصر إلى بلده القيروان سنة اثنتين وتسعين

(1) مقدمة تحقيق الكشف /6، ومقدمة تحقيق الإبانة عن معاني القراءات.

(2) معجم الأدباء 168/19. وفيات الأعيان 261/4: لابن خلكان . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مكتبة نضرة مصر القاهرة سنة 1948م، وإنباه الرواه 313/3. وطبقات القراء 308/2: خليفة بن خياط. تحقيق الدكتور سهيل زكان . إحياء التراث القديم بوزارة الثقافة السورية سنة 197م.

وثلاثمئة ، فمكث بها سنة ، ثم في سنة ثلاث وتسعين وثلاثمئة رحل إلى الأندلس قاصدا قرطبة ، وظل بها إلى أن انتقل إلى جوار ربه رحمه الله . وقد أمضى مكي خمسا وعشرين سنة مرتحلا للعلم مترددا بين القيروان ومصر ، ثم بين مصر والحجاز والشام⁽¹⁾. وآخر مطافه الأندلس حيث قرطبة مقصده، ومكان موته ومدفنه - رحمه الله تعالى .

رابعا: تصدره للتدريس والإقراء:

وقد كان تصدر مكي للتدريس والإقراء في آخر مرحلة طلبه للعلم في بلده القيروان ثم رأى أن ينهض إلى الأندلس ببضع سنوات⁽²⁾. ولعل ذلك كان منه تهيؤا للأستاذية وتمام التصدر. وتصدر للتدريس والإقراء في قرطبة أول نزوله في مسجد النخيلة . وقد أحس منه الفضل والتقدم . وعرفه بعض أهل قرطبة، مثل ابن ذكوان آخر قضاتها في عهد الجماعة الذي قدمه وأكرمه وعرفه إلى ذوي الشأن، ثم أمر المظفر أبو مروان بنقله إلى جامع الزاهرة، فأقام هناك يفيد ويقرى مدة دولة بني عامر ، وبعد ذلك قام محمد بن هشام الملقب بالمهدي بنقله إلى المسجد الجامع ، فأمضى فيه يقرئ ويدرس مدة الفتنة كلها⁽³⁾ .

خامسا: شيوخه وما أخذ عن كل واحد منهم من العلوم والآداب⁽⁴⁾

كثر شيوخ مكي لكثرة رحلاته، فلا سبيل إلى إيرادهم جميعا في هذا المقال، بل أكتفي بذكر بعضهم. فمنهم :

(1) راجع الصلة / 597، ومعجم الأدباء 168 / 19، وإنباه الرواة 316/3.

(2) الصلة / 598، ومعجم الأدباء 168/19، وفيات عيان 316/4.

(3) مقدمة تحقيق الكشف 7/1.

(4) راجع البداية والنهاية 351/11: لابن كثير 0 وفيات الأعيان 339/1. وطبقات القراء 567/1.

1. الشيخ أبو الحسن القابسي من علماء القيروان ، وهو من أجلهم. وكان موضع إكبار الناس ، وكان ورعا مقدما . أخذ عنه مكي القراءة والحديث . وتوفي سنة ثلاث وأربعمئة . وذكر ابن كثير فقال : " إن الناس عكفوا على قبره ليالي يقرأون القرآن . وجاء الشعراء لثرائه من كل أوب (1).
2. أبو محمد بن أبي زيد صاحب الرسالة المعروفة الذي انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي بالمغرب . وذكر القاضي عياض أنه حاز رئاسة الدين والدنيا ، ورُحِلَ إليه ونَجِبَ أصحابه . وكان يسمى مالكا الأصغر ، وإلى هذا الشيخ يرجع تفقه مكي وروايته . وتوفي سنة تسع وثمانين وثلاثمئة .
3. محمد بن علي الأدفوي من علماء مصر، كان بارعا في علوم القرآن ، وسيد أهل عصره، وقد لزم أبا جعفر النحاس . وروى عنه كتبه . وذكر الداني أنه تفرد بالإمامة في قراءة نافع رواية ورش . وتوفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمئة .
4. أبو الطيب ابن غلبون الذي يرجع إليه ضبط مكي للقراءة . واسمه عبد المنعم بن عبد الله بن غلبون نزل بمصر من حلب . قال الداني: "كان حافظا للقراءة ضابطا ذا عفاف ونسك وفضل وحسن تصنيف" (2) .

سادسا: تلاميذه:

(1) راجع جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس : لأبي عبد الله الحميدي . تحقيق ابن تاويت الطنجي . مكتبة نشر الثقافة الإسلامية . بالقاهرة سنة 1971م.

(2) راجع رحلة التجاني: عبد الله التجاني . تقدم حسن حسني عبد الوهاب . المطبعة الزيمية . تونس سنة 1958م.

كان لمكي تلاميذ كثيرون كما جاء في ترجمته وتراجم غيره ممن تردد ذكر مكي في تراجمهم أنه شيخ لهؤلاء وهؤلاء، ولكني اختصر على ذكر اثنين منهم: فأما أحدهما: أبو عامر المقرئ أحمد بن محمد الكلاعي، وهو قرطبي، روى عن جماعة ثقة، ولكنه اختصر بمكي وأكثر عنه، وكان مقرئاً فاضلاً، عالماً بالقراءات ضابطاً لها، وله تأليف كثيرة في معانيها، وتوفي سنة اثنتين وثلاثين وأربعمئة، وصلى عليه شيخه مكي⁽¹⁾.

وأما الآخر فابنه محمد بن مكي⁽²⁾، وروى عن أبيه أكثر علومه، كما شاركه السماع علي القاضي يونس، وقد أجازهما هذا. وكان أبو طالب وافر الحظ من الأدب وحسن الخط جيد التقيد، وحفظ كثيراً من مصنفات أبيه، وكانت طريقها إلى الناس به، وولي أحكام الشرطة والسوق مع الأحباس، وأمانة الجامع بقرطبة. وكان حميداً فيما تولاه. وتوفي سنة أربع وسبعين وأربعمئة⁽³⁾.

سابعاً: خلقه وفضله ومكانته:

"ذكر مترجمو مكي أنه كان ذا أخلاق نبيلة، بما حظي به من فضائل جمة أهلته للحياة دربة وحسن معاشرته، وكل أولئك ائتملت لتبلغ به منزلة العلماء الأجلاء الأفاضل ذوي القدرة في العطاء إفادة الخلق"⁽⁴⁾.

"وأبرز أخلاقه علو همته الذي نراه في الدأب على الطلب والرحلة في سبيله، وهو بعد في سن صغيرة. ومن ذلك ما ذكره أبو عمر بن مهدي

(1) راجع وفيات الأعيان 278/5، وطبعات القراء 470/1.

(2) البداية والنهاية 50/12، وشذرات الذهب 254/3.

(3) الصلة 259/1، وتكملة الصلة 52: لابن الأبار. ضبط عزت المطار الحسني. القاهرة سنة 1955م، وطبعات القراء 113/1.

(4) مقدمة تحقيق الكشف 12/1.

أنه كان حسن الفهم جيد العقل⁽¹⁾، وكل من ترجم له جود دينه وعقله، ونسبه إلى الفضل وأهله⁽²⁾. واشتهر مكي بالتقى والصلاح والتواضع والتدين وإجابة الدعاء.

ولم أقف في ترجمته في كل نصوصها على شيء يشينه أو يصمه لا من قريب ولا من بعيد، حتى إن في ذلك إجماعاً منهم على وصفه بالإمامة في العلم، والفضل في الخلق، والجودة في تناول مسائله، والتبحر في علوم القرآن وفنون العربية، والحفظ والأدب، فلم ينم (يظهر) أحد يثلم (يحدث) أستاذيته⁽³⁾.

وقد قال الذهبي: إنه " كان من أوعية العلم مع الدين والسكينة، وهو شيخ الأندلس وعالمها ، وكان من أهل التبحر في العلوم"⁽⁴⁾.

هذا، وقد لبي مكي نداء ربه فجر يوم السبت، وشيع جثمانه يوم الأحد لليلتين خلتا من المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمئة، وقد ناهز الثانية والثمانين⁽⁵⁾. رحمه الله رحمة واسعة.

ثامنا: علمه ومؤلفاته:

(1) راجع الصلة / 597، وإنباه الرواة 315/3، ووفيات الأعيان 361/4.
(2) نزهة الألباء في طبقات الأدباء / 316: لأبي البركات ابن الأنباري تحقيق أبي الفضل إبراهيم. دار تحضة مصر. بالقاهرة سنة 1976م ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار / 316: لأبي عبد الله الذهبي، ومقدمة تحقيق الكشف 12/1.
(3) جذوة المقتبس / 329، ونزهة الألباء / 346، والصلة / 597 وبغية المتلمس في تاريخ رجال الأندلس / 469: أحمد بن يحيى الضبي. دار الكتاب العربي. بالقاهرة سنة 1967م.
(4) طبقات ابن قاضي شعبة / 504.
(5) راجع الصلة / 599، ومعجم الإدباء 168/19، وإنباه الرواة 3 ووفيات الأعيان 364/4.

كان مكي دارسا علوما كثيرة وكان متقنا لها، ولم يذكر من قاموا بترجمته ما يدل على اختصاصه بعلوم دون ما غيرها. بل إن ثمة ما يؤكد أن مكي كان من الذين تفردوا بشمول علومه (1).

"فالحميدي يذكره بالإمامة في القراءة والشهرة فيها، وأبو البركات ابن الأنباري يصفه بأنه نحوي عالم بوجوه القراءة (2) وابن بشكوال ينقل عن أبي عمر بن مهدي أنه كان من أهل التبصر في علوم القرآن والعربية، مجودا للقراءات عالما بمعانيها (3). ويضيف أحمد الضبي إلى ذلك وصفه بالأدب والحفظ (4). وأما ياقوت الحموي فيضيف إلى ما ذكره المتقدمون علمه بالفقه، ووصفه بالمتقن (5). وأما الذهبي فمرة يصفه بأنه المقرئ العلامة ومرة بأنه من أوعية العلم (6). وأما ابن تغري بردي فيصفه بأنه محدث (7).

وقد اهتم الدكتور محيي الدين رمضان (8) بمؤلفات مكي، وذكرها عدا وحصرها فبلغت مئة كتاب في علوم القرآن، وعلوم العربية، والحديث، والفقه، والكلام، وغيرها.

كتاب الإبانة

أولا: اسم الكتاب، وقيمه وغرض مكي من تأليفه له:

(1) راجع جذوة المقتبس / 339، وراجع مقدمة تحقيق الكشف 15/1.

(2) راجع نزهة الأبناء / 347.

(3) راجع الصلة ص 597.

(4) راجع بغية المتلمس / 469.

(5) راجع معجم الأدباء 167/19.

(6) راجع معرفة القراء الكبار / 319.

(7) راجع النجوم الظاهرة في أعيان مصر والقاهرة / 315 لابن تغري بردي، طبعة دار الكتب المصرية القاهرة سنة 1936م.

(8) راجع مقدمة تحقيق الكشف 29.28.

هو: (الإبانة عن معاني القراءات). وقد قام بتحقيقه الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، وطبع بمطبعة نهضة مصر بالقاهرة (1).
وقد ورد الكتاب في وفيات الأعيان(2)، ومعجم الأدباء وإنباه الرواة(3) باسم (الإبانة عن معاني القراءة) بإفراد القراءة. وقد أثر محققه أن يكون اسمه: (الإبانة عن معاني القراءات) ، ذلك أخذا مما يشير إليه قول مكي في مقدمته: (هذا كتاب أبين فيه - إن شاء الله تعالى - معاني القراءات وكيفيتها...). ويؤكد ذلك قول مكي في مقدمة الكتاب (الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها)، وهو قوله: "وقد كنت ألفت كتابا مفردا في معاني القراءات السبع المروية عن النبي- ع - والجواب عما يمكن من السؤال فيها(4)

وهو كتاب صغير الحجم، وكبير المعنى، والقيمة العلمية. فقد بين فيه مكي معاني القراءات بيانا شافيا معلا ، وشرح الحديث الشريف: (أنزل القرآن على سبعة أحرف) شرحاً طريفا مدعوما بالأدلة والأسانيد ، كما سيأتي عرضه وتحليله - إن شاء الله تعالى - معاني القراءات وكيفيتها، وما يجب أن نعتقد فيها ، مع ما يتصل بذلك ، من فوائدها ، وغرائب معانيها(5).

(1) 36/

(2) 169/29

(3) 356/6

(4) مقدمة تحقيق الإبانة / 20.

(5) الكشف 5/1.

ومكي لم يسبق بمثل هذا النوع من التأليف، وقد كتب مكي بنفسه لنفسه ذلك، فقال: "وما علمت أن أحدا تقدمني إلى مثل كتابي هذا فيما جمعت، وبينت فيه"⁽¹⁾.

وقد صدق مكي رحمة الله، وقد بين مكي صلة كتابه الإبانة بكتابه الكشف السابق الذكر، فقال: "وجعلته متصلا بكتاب (الكشف عن وجوه القراءات). فيه تتم فائدة كتاب الكشف. وأفردته لمن يرغب في نسخه على انفراده دون كتاب الكشف. فهو كتاب قائم بنفسه في معناه"⁽²⁾. ولكنه أوجب في مقدمة الكشف على من كتب الإبانة أن يجعله جزءا آخر الكشف لا كتابا مستقلا عنه.

(1) المرجع السابق والموضع ومقدمة كتاب الإبانة / 29.

(2) الكشف 5/1 .

ثانياً: أهمية كتاب الإبانة عند القراء:

وكتاب الإبانة من الكتب التي ظلت معتمد القراء، والمتصلين بالدراسات القرآنية، فقد نقل عنه كثير من العلماء المهتمين بعلم القرآن⁽¹⁾، فمن هؤلاء الإمام بدر الدين الزركشي المتوفى سنة 494 هـ، ينقل منه في كتاب (البرهان في علوم القرآن)⁽²⁾. وكما اعتمد عليه ابن الجزري المتوفى سنة 833 هـ وعن هذين العالمين نقل السيوطي في كتابه الإتيان في علوم القرآن⁽³⁾.

ثالثاً: مصادر مكي في كتاب الإبانة:

بدا لي من قراءة هذا الكتاب أن مكياً رجع في تأليفه إلى عدة كتب أورد فيه بعضها، وهي البيان للطبري، والثمانية لابن جبير المقرئ، والعين للخليل بن أحمد الفراهيدي، وكتاب القراءات لإسماعيل القاضي، والكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها لمكي بن أبي طالب، واللوامح لأبي الفضل الرازي، والمصاحف للسجستاني، ومصحف عثمان، ومصحف ابن مسعود⁽⁴⁾.

ولا أحسب أن كتاب الحجة في علل القراءات السبع لإبي علي الفارسي كان بعيداً عنه حين أخذ تأليفه لكتاب الإبانة، وذلك؛ لأن الحجة أصل كتاب آخر له اسمه: (منتخب الحجة في القراءات).

(1) مقدمة تحقيق الإبانة /30.

(2) 331-329/1. تحقيق محمد أبي الفضل ابراهيم . طبعة دار الفكر . بيروت .

(3) الإتيان في علوم القرآن 77/1: السيوطي . دار الفكر. بيروت . وراجع مقدمة تحقيق الإبانة / 26.

(4) راجع في الإبانة: البيان 52، 73، 37. والثمانية: 90. والعين: 122، 59، والقراءات 54، والكشف 30، واللوامح 123 - ورد اسم هذا الكتاب هكذا في هدية العارفين 517/1 ومعجم المؤلفين 87/2 _، والمصاحف 78، ومصحف عثمان 32، 78، ومصحف ابن مسعود 76.

وقد رجع مكي إلى كثير من المصادر الأساسية في الفن الذي بحث فيه وعالج مسائله "واتخاذ مكي مثل هذه المصادر لمثل هؤلاء الأئمة له دلالة أكثر من كونها مصادر يقتضيها البحث والدرس، وذلك ؛ لأنها مصادر أئمة متقدمين أغلبها قد فقد ؛ ولأن مؤلفيها أقرب عهدا بمسائل بحوثها، وهم أئمة معدودون في علوم هذا البحث" (1).

رابعاً: طريقة تأليف مكي في هذا الكتاب:

ولمكي خطة بحث ارتضاها واتخذها سبيلاً، ومنهج واضح اتبعه في تأليف كتبه، يدل على ذلك ما ذكر هنا من بعض كلامه على تأليفه وخطته فيه، ليتبين ذلك من كلامه نفسه. فقال في مقدمة كتاب التبصرة: "جمعت في هذا الكتاب من أصول ما فرق من الكتب، وقربت البعيد فهمه على الطالب، واعتمدت على حذف التطويل والإتيان بتمام المعاني مع الاختصار؛ ليكون تبصرة للطالب وتذكرة للعالم... أخليت هذا الكتاب من كثرة العلل، وجعلته مجرداً من الحجة، وربما يسرت إلى اليسار من ذلك لعله توجهه وضرورة تدعو إليه، وقللت فيه الروايات الشاذة وأضربت عن التكرار، ليقرب حفظه على من أراد ذلك، ولولا ما فرق في الكتب مما نحن جامعوه ، ومعدم فيه القول مما نحن قائلوه، وما خصب مأخذه لما نحن موجزوه ومبينوه، لكان لنا عما قصدنا إليه شغل، وفيما قد ألفه من تقدمنا من السلف الصالح كفاية ومقنع... فيجب أن تعلم أيها الناظر في هذا الكتاب أنني ربما قدمت المتأخر من الحروف المختلفة فيها، لتصنيفه إلى نظائره، فيكون ذلك أسهل للحفظ، وأقرب للمتعلم، ثم لا نعيده في

(1) مقدمة تحقيق الكشف / 36.

موضعه استغناء بذكره متقدما، وأنه على ما أمكنني منه مما نقلته من سورة إلى سورة، أني قد ذكرته في موضع كذا"⁽¹⁾. وأبلغ دليل مما تقدم ذكره - على منهج مكي في التأليف قوله في مقدمة كتاب (الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة): "ولقد صورت في نفسي تأليف هذا الكتاب وترتيبه من سنة تسعين وثلاثمئة، وأخذت في نفسي ما يخطر ببالي منه في ذلك الوقت، ثم تركته إذ لم أجد معينا فيه من مؤلف سبقني بمثله قبلي، ثم قوى الله سبحانه النية وجدد البصيرة في إتمامه بعد نحو من ثلاثين سنة، فسهل جل ذكره أمره ويسر جمعه، وأعان على تأليفه"⁽²⁾.

وقال عن كتاب الإبانة في مقدمة الكشف: "وقد كنت ألفت كتابا مفردا في معاني القراءات السبع المروية عن النبي - ع. والجواب عما يمكن من السؤال فيها وبينته بيانا شافيا معلا فأغناني ذلك عن أن أعيده في هذا الكتاب - يعني الكشف - اختصارا وإيجازا"⁽³⁾ "فالتأليف عنده تنظيم للمادة، وحصر للمتشابهات والنظائر، وعناية تامة بمعالجة المسائل مجمعة، ونفي للاضطراب في البحث، وتخير لما يجب أن يكون، وتبويب لموضوعات البحث والمسائل، واجتناب للاستطراد، وتبيين لفوائد عرضت الإشارة إليها قبل، ثم ذكرت في موضعها"⁽⁴⁾. ووضع المسائل في قالب الأسئلة والأجوبة، وغير ذلك مما يظهر في النصوص المذكورة هنا وغيرها في مقدمات كتبه.

(1) المراجع السابق/ 31-3.

(2) المراجع السابق ص 31.

(3) الكشف 5/1.

(4) الإبانة 32.

خامسا: أسلوب مكّي في الإبانة وسائر كتبه وخصائصه:

أسلوب مكّي في الكتابة عموما أسلوب واضح وسهل. وخصائصه: الدقة والاستقصاء والمناقشة والبيان والمحاكمة والتدليل والنتائج والأحكام⁽¹⁾.

سادسا: خطته بكتاب الإبانة:

وقد قسم مكّي كتابه هذا خمسة عشر بابا، وفصلا واحدا في الباب الأول، ولم يضع مكّي عنوانات لتلك الأبواب في غير عادته في كتبه إلا لثلاثة أبواب فقط، هي الباب الحادي عشر والثاني عشر والخامس عشر على حسب ترقيمي، ولم يجعل للفصل الغريب عنوانا - أيضا - وقد عنون لتلك الأبواب محقق الكتاب غير بابين هما الباب الثالث والباب الثالث عشر، وإخال أن مكّي ترك عنونة أبواب كتابه لجعله الكتاب وحدة متكاملة، وهو كذلك، كما سيتبين عند عرضه - إن شاء الله تعالى.

وقد عالج مكّي جل مسائل هذا الكتاب بطريقة الأسئلة المفروضة والأجوبة على صورة "فإن سأل سائل فقال". ثم يعقبه بقوله: "فالجواب"، ولا أورد تلك الأسئلة كلها في عرضي وتحليلي، وأما الأجوبة فأترك فيها لفظ الجواب غالبا، وأورد ما أجاب به الأسئلة بألفاظها بلا حذف شيء منها حيناً، وقد أحذف أو آتية بالمعنى مع تعليق، إن اقتضى المقام ذلك حيناً آخر، بيد أنني سأذكر سؤاله وجوابه ولو في مسألة واحدة ليقف القارئ على أسلوبه وطريقة معالجته للمسائل العلمية.

(1) مقدمة تحقيق الكشف 1/ 32.

وقد وضعت العرض والتحليل والتعليق لهذا الكتاب في مسائل؛ لأن ذلك أسهل على القارئ متابعته إياها، وهو خير من عرضه سرداً؛ إذ ليس لأبوابه عنوانات أصلية - كما قلت قبلاً - والكتاب مرتبط ببعضه ببعض بسبب أسلوبه قوي ونسيج معنوي متين...

المسألة الأولى: القراءات السبع وصلتها بالحديث (أنزل القرآن على سبعة أحرف).

قال مكي بن أبي طالب حموش القيسي القيرواني المغربي القرطبي الأندلسي: فإن سأل سائل ، فقال: "هل القراءات التي يقرأها الناس اليوم، وتنسب إلى الأئمة السبعة كنافع وعاصم وأبي عمرو وشبههم، هي السبع التي أباح النبي ﷺ القراءة بها؟" وقال: "أنزل القرآن على سبعة أحرف فاقروا بها بما شئتم"؟ أو هي بعضها؟ أو هي واحدة؟

"فالجواب عن ذلك أن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووافق اللفظ بها خط المصحف، مصحف عثمان الذي أجمع الصحابة ومن بعدهم عليه، واطرح ما سواه مما يخالف خطه، فقرئ بذلك لموافقة الخط ما يخرج شيء منها عن خط المصحف التي نسخها عثمان وبعث بها إلى الأمصار، وجمع المسلمين عليها، ومنع من القراءة بما يخالف خطها ، وساعده على ذلك زهاء اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين، واتبعه على ذلك جماعة من المسلمين بعده، وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعة وخطأ وإن صحت ورويت. وكان المصحف قد كتب على لغة قريش على حرف واحد ليقل الاختلاف بين المسلمين في القرآن، ولا نقط ولا ضبط، فاحتمل التأويل لذلك.

وإذا كان المصحف بلا اختلاف كتب على حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن على لغة واحدة، والقرآن الذي يقرأ بها لا يخرج شيء منها عن خط المصحف فليست هي إذاً هي السبعة الأحرف

التي نزل بها القرآن كلها. ولو كانت هي السبعة كلها وهي موافقة للمصحف لكان المصحف قد كتب على سبع قراءات، ولكن عثمان τ قد أبقى الاختلاف الذي كرهه، وإنما أراد جمع الناس على المصحف ليزول الاختلاف.

فصح مع ذلك أن الذي يقرأ به الأئمة وكل ما صحت روايته مما يوافق المصحف إنما هو كله حرف من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وافق لفظها على الاختلاف خط المصحف، وجازت القراءة بذلك؛ إذ هو غير خارج عن خط المصحف التي وجه بها عثمان τ إلى الأمصار، وجمعهم على ذلك، وسقط العمل بما يخالف خط المصحف من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن بالإجماع على خط المصحف، فالمصحف كتب على حرف واحد، وخطه محتمل لأكثر من حرف؛ إذ لم يكن منقوطة، ولا مضبوطة، فذلك الاحتمال الذي احتل الخط هو من الستة الأحرف الباقية؛ إذ لا يخلو أن يكون ما اختلف فيه من لفظ الحروف التي تخالف الخط: إما هي مما أراد عثمان أو مما لم يردده إذ كتب المصحف فلا بد أن يكون إنما أراد لفظاً واحداً أو حرفاً واحداً، لكننا لانعلم ذلك بعينه، فجاز لنا أن نقرأ بما صحت روايته مما يحتمل ذلك الخط؛ لنتحرى مراد عثمان τ ومن تبعه من الصحابة وغيرهم.

ولا شك أن ما زاد عن لفظ واحد في كل حرف اختلف فيه ليس مما أراد عثمان. فالزيادة لا بد أن تكون من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، فإن لم تكن كذلك وقد صح أن عثمان لم يردها كلها إذ كتب

المصحف إنما أراد حرفاً واحداً، فهي إذًا خارجة عن مراد عثمان وعن السبعة الأحرف.

والقراءة بما كان هكذا خطأ عظيم، فمن قرأ القرآن بما ليس من الأحرف السبعة، بما لم يرد عثمان منها ولا من تبعه إذ كتب المصحف قد غير كتاب الله، وبدله ومن قصد إلى ذلك فقد غلط، وقد أجمع المسلمون على قبول هذه القراءات التي لا تخالف المصحف. ولو تركنا القراءة بما زاد على وجه واحد من الحروف لكان لقائل أن يقول: لعل الذي ترك هو الذي أراد عثمان، فلا بد أن يكون ذلك من السبعة الأحرف التي نزل بها القرآن على ما قلنا⁽¹⁾.

فهكذا يعالج مكي المسائل بطريقة البيان والمناقشة والاحتجاج والرد والحكم، فبين أن القراءات المنسوبة إلى الأئمة السبعة الموافقة لخط مصحف عثمان τ وما صحت روايته ووافقت خط المصحف حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن الكريم. وأن من خالف بالقراءة خط المصحف المذكور - وإن صحت ورويت - مخطئ ومبتدع؛ لإجماع المسلمين على منع القراءة بما خالف خط مصحف عثمان τ كما أجمعوا على قبول القراءات التي لا تخالف المصحف.

وأما القراء السبعة الذين ذكر بعضهم وأشار إلى بعض منهم فهم: نافع المدني المتوفى سنة 169هـ، وابن كثير المكي المتوفى سنة 129هـ، وأبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة 154هـ، وابن عامر

(1) المرجع السابق 1/ 20-22.

الدمشقي المتوفى سنة 118هـ، وعاصم بن أبي النجود الكوفي المتوفى سنة 173هـ، وحمزة الكوفي المتوفى سنة 156هـ، والكسائي المتوفى سنة 189هـ.

وقد اختلف في عدد المصاحف التي أرسل بها عثمان بن عفان τ إلى الأمصار، والمشهور أنها خمسة، فأرسل مصحفا إلى كل من مكة والبصرة والكوفة والشام وأبقى واحدا بالمدينة. وسمع أبوحاتم السجستاني يقول: " كتب عثمان سبعة مصاحف، فأرسل إلى مكة وإلى الشام وإلى اليمن وإلى البحرين وإلى البصرة وإلى الكوفة، وحبس بالمدينة واحدا"⁽¹⁾.

المسألة الثانية: قراءة كل قارئ من القراء السبعة ليست أحد الحروف السبعة:

قال مكّي: "فأما من ظن أن قراءة كل من هؤلاء القراء كنافع وعاصم وأبي عمرو أحد الحروف السبعة التي نص النبي ε عليها فذلك غلط عظيم"⁽²⁾.

ودليله على ذلك ما يأتي من التلخيص والتوجيه:

(1) الإبانة/32، والإتقان 52/1. قال الدكتور أحمد محمد إسماعيل البيلي: (إنما -أي المصاحف - ستة، والسادس احتفظ به لنفسه. انظر أدلة الترجيح عنده في كتابه) الاختلاف بين القراءات/67. طبعة سنة 1408هـ = 1988م. في الدار السودانية. وقال مكّي في موضع آخر: " إن عثمان τ كتب سبعة مصاحف...". وذكر الدكتور البيلي في كتابه المتكور/67 أقوال القائلين بأن المصاحف: 6 و7 و8 و9، والأسباب التي جعلته يرجح أنها ستة.
(2) - الإبانة/32.

1. أن في هذا القول إبطالا أن يكون ترك العمل بشيء من الأحرف السبعة، والحق خلاف هذا.
 2. وأنه يلزم أن يكون عثمان τ ما أفاد فائدة بما صنع من حمل المسلمين على مصحف واحد وحرف واحد.
 3. وأنه يلزم منه أن يكون ما لم يقرأ به هؤلاء السبعة متروكا، إذ قد استولوا على السبعة الأحرف عند هذا الظان، فما خرج عن قراءتهم فليس من السبعة عنده.
 4. وأنه يلزم كذلك من هذا القول أن نترك القراءة بما روي عن أئمة هؤلاء السبعة التابعين والصحابة مما يوافق خط المصحف من القراءات التي أخذ هؤلاء السبعة عن أئمتهم ولم يقرأوا بها.
 5. وأنه يلزم ألا تروى قراءة عن قارئ ثامن فما فوقه؛ لأن هؤلاء السبعة عند من يعتقد هذا القول قد أحاطت قراءاتهم بالأحرف السبعة. وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعين قارئاً ممن هو أعلى رتبة، وأجل قدراً من هؤلاء السبعة.
- على أنه قد ترك جماعة من العلماء في كتبهم في القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة، وقد ترك أباحاتم السجستاني وغيره، وذكر حمزة والكسائي وابن عامر وزاد نحو عشرين رجلاً من الأئمة القراء ممن هو في درجة هؤلاء السبعة، وكذلك زاد الطبري على هؤلاء السبعة نحو خمسة عشر رجلاً، وكذلك فعل أبو عبيد القاسم بن سلام الجمحي ، وإسماعيل بن إسحاق القاضي.

فهذا مستخلص أدلته في المسألة مع شيء من التوضيح ، ثم بعد ذلك تساءل مكي منكراً " فكيف يكون يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة

المتأخرين قراءة كل واحد منهم أحد الحروف السبعة التي نص عليها النبي ﷺ هذا خطأ عظيم. أكان ذلك بنص النبي ﷺ أم كيف ذلك؟ وكيف يكون ذلك، والكسائي إنما ألحق بالسبعة بالأمس في أيام المأمون، وغيره، وكان السابع هو يعقوب الحضرمي فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلاثمئة أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب؟ وكيف يكون ذلك والكسائي إنما قرأ على حمزة وغيره، إذا كانت قراءة حمزة أحد الحروف السبعة، فكيف يخرج حرف آخر من الحروف السبعة، وكذلك يلزم أن تكون قراءة كل واحد من أئمة حمزة أحد الحروف السبعة، فتبلغ الحروف السبعة على هذا أكثر من سبعة آلاف. وكذلك أبو عمرو إنما قرأ على ابن كثير وغيره، وقراءة ابن كثير عند هذا الظان أحد الحروف السبعة، وقراءة أبي عمرو كذلك، فيجب أن تكون قراءة من قرأ على أبي عمرو وغيره أحد الحروف السبعة، كذا من قرأ عليه ابن كثير قراءته أحد الحروف السبعة؛ لأنهم كلهم يختلطون في قراءتهم وروايتهم، وهذا تناقض ظاهر، وأيضا إن هؤلاء السبعة قد روى كل واحد منهم عن جماعة لم يختص واحدا بعينه، وروى عنهم جماعة فيجب أن تكون قراءة كل من روى عنه باختلاف أحد الحروف السبعة، فتبلغ عدد الحروف السبعة إلى ما لا يحصى.

ثم استخلص من جميع ما ذكره وبينه فقال:

"إن الذي في أيدينا من القرآن هو ما في مصحف عثمان الذي أجمع المسلمون عليه، وأخذناه باهتمام يقطع على صحة مغيبه وصدقه، والذي في أيدينا من القرآن هو ما وافق خط ذلك المصحف من القراءات التي نزل بها القرآن، فهو من الإجماع أيضا. وسقط العمل بالقراءات التي

تخالف خط المصحف ، فكأنها منسوخة بالإجماع على خط المصحف، والنسخ للقرآن بالإجماع فيه خلاف، فلذلك تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف مما ثبت نقله، وليس ذلك بجيد وصواب؛ لأن فيه مخالفة للجماعة ، وفيه أخذ القرآن بأخبار الأحاد، وذلك غير جائز عند أحد من الناس.

ومكي لم يكتف بحججه الدامغة التي هي من بنات فكره ونتاج بحثه، بل ذهب إلى غيره يستفتي رأيه ، فوجد طلبته عند ابن جرير الطبري الذي يرى أن الذي اختلف القراء اليوم فيه من القراءات إنما كله حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وهو الحرف الذي كتب عليه عثمان المصحف، وأن اختلف القراء فيما اختلفوا فيه من الألفاظ كلا اختلاف، وأنه ليس هو مراد النبي ﷺ بقوله: (نزل القرآن على سبعة أحرف⁽¹⁾). وما اختلف فيه القراء عن هذا بمعزل؛ لأن ما اختلف فيه القراء لا يخرج عن خط المصحف على خط واحد، والسنة الأحرف الباقية قد سقطت، وذهب العمل بها بالإجماع على خط المصحف المكتوب على حرف واحد.

وقال مكي معلقا على قول الطبري ومتعجبا: " فانظر ما أبعد هذا القول من قول من ظن أن قراءة كل واحد من هؤلاء السبعة المتأخرين حرف من السبعة الأحرف التي نص النبي ﷺ عليها، أن قراءتهم قد استولت على السبعة المنصوص عليها ".

(1) الإفتان 62/1.

ومكي لم يشر إلى اسم من واجهه بهذا الكلام الطويل ، وبهذه الأدلة في هذه المسألة لامن قريب ولا من بعيد ، غير وصفه بالظان.

المسألة الثالثة: سبب اختلاف القراء فيما يحتمله خط المصحف:

قد قرأ السبعة قراءات مختلفة يحتملها خط المصحف، فقرأوا بألفاظ مختلفة في السمع (الصوت) والمعنى واحد . نحو (ذوة جذوة وجذوة) في قوله تعالى **فَبِمَا قَضَىٰ قَضَىٰ مَجُولَسَىٰ سَارَ بَرَأَ هَلِيهِ آدَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِيهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ لَأَتْلِيَكُمْ عَلَيْنَهَا بِخَيْرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ** (1) قرأ حمزة جذوة - بضم الجيم ، وعاصم جذوة - بفتح الجيم ، والباقون جذوة بكسر الجيم (2) .

وقرأوا بألفاظ مختلفة في السمع وفي المعنى نحو (يسيركم وينشركم) في قوله تعالى: **هُوَ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ زَكَاةً فِي الدُّبُرِ** (3). قرأ ابن عامر: (ينشركم)، والباقون: (يسيركم) (4) وكل ذلك لا يخالف لخط المصحف في رأى العين فما السبب الذي أوجب اختلاف القراءة لدى القراء السبعة ؟ فالجواب عن ذلك : أن الصحابة رضي الله عنهم كان قد تعارف بينهم من عهد النبي ع ترك الإنكار على من خالفت قراءته قراءة الآخر لقول النبي ع: (وأنزل القرآن على سبعة أحرف فأقرأوا بما سئتم) وغيره من الأحاديث.

(1) الآية: 29 من سورة القصص.

(2) سراج القارئ المبتدي ونهاية المقرئ المنتهي/315، لابن القاصح، طبعة دار الفكر ، في لبنان سنة 1401هـ + 1981م.

وإتحاف فضلاء البشر/432. للبنا الديمياطي، طبع ونشر عبد الحميد حنفي.

(3) الآية: 22 من سورة يونس. راجع ما يتعلق بالآية في الكشف/1/516.

(4) المرجع السابق/1/389.

فكان كل واحد منهم يقرأ كما علم، وإن خالف قراءة صاحبه، وكان النبي ع قد وجه بعض الصحابة إلى البلدان، ليعلموا الناس القرآن والدين، ولما مات النبي ع خرج جماعة من الصحابة في أيام أبي بكر وعمر إلى ما افتتح من الأمصار، ليعلموا الناس القرآن والدين، فعلم كل واحد منهم أهل مصره على ما كان يقرأ على عهد النبي ع، فاختلقت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علموهم .

فلما كتب عثمان المصاحف ووجهها إلى الأمصار كما تقدم - وحملهم على ما فيها، وأمرهم بترك ما خالفها، قرأ أهل كل مصر مصحفهم الذي وجه إليهم على ما كانوا يقرأون قبل وصول المصحف إليهم مما يوافق خط المصحف، وتركوا من قراءتهم التي كانوا عليها مما يخالف خط المصحف، فاختلقت قراءة أهل الأمصار لذلك مما يخالف خط المصحف ، وسقط عن قراءتهم كلهم ما خالف خط المصحف.

ونقل ذلك الآخر عن الأول في كل مصر، فاختلقت النقل لذلك، حتي وصل النقل إلى هؤلاء الأئمة السبعة على ذلك - فاختلّفوا فيما نقلوا على حسب اختلاف أهل الأمصار، لم يخرج واحد منهم عن خط المصحف فيما نقل، كما لم يخرج واحد من أهل الأمصار عن خط المصحف الذي وجه إليهم.

فلهذه الصلة اختلفت رواية القراء فيما نقلوا عنه لذلك واحتباء كل واحد من هؤلاء القراء أن يأخذ مما قرأ ويترك . فقد قال نافع قرأت على سبعين من التابعين فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شك فيه واحد تركته، حتى اتبعت هذه القراءات. ومثله ما تجده عند غيره من القراء السبعة كأبي

عمرو والكسائي فهذا سبب الاختلاف الذي كان السؤال عنه في صدر هذه المسألة .

المسألة الرابعة: أقسام القراءات وما يقبل منها:

يحسن أن نبدأ هذه المسألة بما ابتدأ به مكي بابه، وهو قوله: "فإن سأل سائل فقال: فما الذي يقبل من القراءات الآن ويقرأ به؟ وما الذي لا يقبل ولا يقرأ به؟ وما الذي يقبل ولا يقرأ به؟"

وكما حسن إثبات سؤاله يحسن إيراد جوابه؛ لأنه ينبئ عن مزيد بيان، وهو قوله: "فالجواب: أن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال، وهي:

أ. أن ينتقل عن الثقات إلى النبي ع .

ب. ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن قائماً .

ج. ويكون موافقاً لخط المصحف .

فإذا اجتمعت فيه هذه خلال الثلاث قرئ به، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ من إجماع من جهة موافقته لخط المصحف، وكفر من جده.

القسم الثاني: ما صح نقله في الأحاد وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف، فهذا يقبل ولا يقرأ به لعنتين:

إحداهما: أنه مخالف لما أجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به، ولا يكفر من جده، وبئس ما صنع إذ جده.

القسم الثالث: وهو مانقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية. فهذا لا يقبل، وإن وافق خط المصحف. ثم قال: فهذا الذي نقوله ونعتقه.

المسألة الخامسة: معنى أنزل القرآن على سبعة أحرف وما ينبغي أن يعتقد فيه.

قد كثر اختلاف العلماء في معنى هذا الحديث فالذي استصوبه مكي وجعله معتقه هو أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هي لغات متفرقة في القرآن، ومعان في ألفاظ تسمع في القراءة: مختلفة في السمع متفقة المعنى أو مختلفة في السمع وفي المعنى، نحو تبديل كلمة في موضع أخرى، وصورة الخط متفقة أو مختلفة وزيادة كلمة ونقص كلمة أخرى وزيادة حرف ونقص حرف آخر، وتغيير حركات في موضع حركات أخرى، وإسكان حركة وتشديد وتخفيف، وتقديم وتأخير. وشبه ذلك مما يسمح ويميز بالسمع.

وليس معنى الحديث عند مكي ما يحتوي على المعاني المستترة كقول من قال: إن الحروف السبعة: حلال وحرام، وناسخ ومنسوخ، وأمر ونهي ونحو ذلك، وحجته على ذلك أن هذه معان في النفس مستترة، لا تعلم إلا بسؤال من يعتقدها.

دليل ذلك أن عمر بن الخطاب في قصته مع هشام⁽¹⁾ إنما سمعه يقرأ غير قراءته، فأنكر عليه ، ولم يره يغير حكماً، ولا يحرف معنى في القرآن.

والدليل على هذا أن النبي ﷺ لما تخاصم بعض الصحابة إليه في القراءة أمرهم بالقراءة، فلما سمعهم صوب قراءتهم، ولم يسألهم عن معان مستورة في أنفسهم، إنما سمع ألفاظهم فصوبها.

وأيضاً إنها لو كانت في حلال وحرام وشبههما لم يقل لهم، اقرأوا ماشئتم .

وقال مالك بن أنس وغيره: "إن معنى الحديث قراءة القارئ: عزيز حكيم، وفي موضع غفور رحيم. فرد عليهم مكي بأن هذا الذي يخالف الخط لا يجوز به اليوم لمخالفة خط المصحف، وهو المنهي عنه.

والذي يشمل عليه معنى القراءات: أنها ترجع إلى سبعة أوجه، وهو تفسير للمراد بالأحرف السبعة في الحديث النبوي:

الوجه الأول: أن يختلف في إعراب الكلمة أو في حركات بنائها بما يزيلها عن صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها نحو: **الْبُخْلُ** و**الْبُخْلُ**. من **الْقَوْلَيْنِ تَعْلِيلِيَّيْنِ جَلُونََ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ** (2). قرأ حمزة والكسائي بفتح الباء والخاء أي: **الْبُخْلُ**، وقرأ الباقون بضم الباء وسكون الخاء أي **الْبُخْلُ** (3). و**{ميسرة وميسرة}** (1). و**{ما هن أمهاتهم}** و**{وَمَا هُنَّ}**

(1) راجع الإبانة/30.

(2) الآية: 37 من سورة النساء. وراجع الكشف/1/319.

(3) الكشف/1/319.

أُمَّهَاتِهِمْ⁽²⁾ وهو كثير يقرأ منه بما صحت روايته ، وصح وجهه في العربية؛ لأنه غير مخالف لخط المصحف.

الثاني: أن يكون الاختلاف في إعراب أو في حركات بنائها بما يغير معناها ، وعلى غير التضاد ، ولا يزيلها عن صورتها في الخط ، وذلك نحو قولها (بِأَعْدُ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) (3) (بَيْنَا بِأَعْدُ بَيْنَ أَسْفَارِنَا). وإذ تَلَقَّوْنَهُ (بِذُ) تَلَقَّوْنَهُ (4) .

والثالث: أن يكون الاختلاف في تبديل حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ، ولا يغير صورة الخط بها في رأى العين (5) نحو: تُبَشِّرُهَا (6) و(نُنشِرُهَا) (فَرَّوْعَ عَن قُلُوبِهِمْ) و(فَزَعَجَ قُلُوبِهِمْ) (8) . وقوله تعالى قُطَيْبٌ اَلْحَقُّ و (يَقْضِ اَلْحَقَّ) (9) . وهو كثير ، يقرأ به إذا صح سنده ووجهه ، لموافقته لصورة الخط في رأى العين .

والرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو : { إن كان إلا صيحة واحليق } كَرَأَنْتَ إِلَّا صِدْحَةً

(1) الآية: 259 من سورة البقرة.

(2) الآية: 2 من سورة المجادلة.

(3) الآية: 19 من سورة سبأ. وراجع غيث النفع في القراءات السبع لعلي النوري الصفاقسي، دار الفكر في بيروت بمامش سراج القارئ المبتدي.

(4) الآية: 15 من سورة النور.

(5) غيث النفع / 302.

(6) الآية: 259 من سورة البقرة.

(7) راجع الكشف / 1 / 310.

(8) الآية: 23 من سورة سبأ. وراجع ما يتعلق بما في الكشف / 1 / 205.

(9) الآية: 57 من سورة الأنعام. وراجع ما يتعلق بما في تأويل مشكل القرآن / 33. تحقيق السيد أحمد صقر. الطبعة الأولى سنة 1954م. وتاريخ القرآن / 33. للدكتور عبد الصبور شاهين، دار القلم بالقاهرة، سنة 1966م.

وَاحِدَةً (إِنْ كَانَتْ إِلَّا زَقِيَّةً أَحَدَةً) (1). قراءة شاذة (2) ونحوها (عنه).
الْمَنْفُوشِ (3)، في مصحف ابن مسعود {كالصَّوْلَمَ مَنْفُوشٍ} وهي شاذة
أيضاً (4). فهذا يقبل إذا صحت روايته، ولا يقرأ به اليوم، لمخالفته لخط
المصحف، ولأنه إنما ثبت بخبر الأحاد.

والخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها في
الخط، ويزيل معناها نحو: {إِلْمَ تَنْزِيلِ الْكِتَابِ}. في موضع: ذَلِكُ
الْكِتَابِ (5)، فهذا لا يقرأ به أيضاً لمخالفته الخط، ويقبل منه ما لم يكن فيه
تضاد لما عليه المصحف.

السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو ما روي عن أبي
بكر رَ قَرَأَ عِنْدَ الْمَوْتِ: {وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ} (6). وبذلك قرأ ابن
ابن مسعود ر (7). وهذا يقبل إن صح معناه إذا صحت روايته، ولا يقرأ به
به لمخالفته المصحف؛ ولأنه أتى بخبر الأحاد.

والسابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة وبالنقص في الحروف والكلم
نحو تَجْرِي تَدْتَهَا (جُورِي مِّن تَدْتَهَا) (8). وَقَلْبِ اللَّهِ هُوَ الْعَنِيُّ
الْحَمِيدُ {فَإِنَّ اللَّهَ الْعَنِيُّ الْحَمِيدُ} (9). ونحو ذلك اختلفت فيه المصاحف التي

(1) الآيات: 29 و 53 من سورة يس. وراجع ما يتعلق بهما في الكشف/1/41. وسراج القارئ المبتدي/31-33.

(2) مختصر في شواذ القرآن/1.

(3) الآية: 4 من سورة القارعة. لابن خالويه عني بنشره برجستراسر، الطبعة الرحمانية بمصر سنة 1924م.

(4) مختصر في شواذ القرآن/1.

(5) الآية الأولى من سورة البقرة.

(6) الآية: 19 من سورة ق.

(7) مختصر في شواذ القرآن، 144، وفيه أن الذي قرأ بها أبو بكر الصديق، وأبي بن كعب - رضي الله عنهما.

(8) الآية: 24 من سورة التوبة، و12 من سورة الحديد. وراجع الكشف/1/505.

(9) الآية: 24 من سورة الحديد. راجع الكشف/2/312. وغيث النفع/365.

التي وجه بها عثمان τ إلى الأمصار، فيقرأ به إذالم يخرج عن خط جميع المصاحف.

وأما ما اختلفت فيه القراءة بالإدغام والإظهار، والمد والقصر، والإمالة والفتح، وبين بين، والتشديد والتخفيف، وغير ذلك فهو من الوجه الأول - يعني يقرأ منه ما صحت روايته، وصح وجهه في العربية؛ لأنه غير مخالف لخط المصحف - لأن القراءة بما يجوز منه في العربية، وروي عن أئمة ثقات جائزة في القرآن؛ لأنه كله موافق للخط.

وهذه الوجوه في معاني السبعة التي ارتضاها مكي هي ما ذهب إليه جماعة من العلماء من قبل. فقال مكي نفسه: "و هو قول ابن قتيبة - المتوفى سنة 276هـ - وابن شريح، وغيرهما، لكننا شرحنا ذلك من قولهم". يعني أن هذه الأوجه التي أوضحها لغيره، بيد أنه قد أضاف إليها تجلية وتوضيحا وتفسيرا. حقا وقد قال ابن قتيبة في هذا الصدد: "وقد تدبرت وجوه الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه"⁽¹⁾. إلا أن مكي شرحها - كما قلنا - وغير بعض الأمثلة التي ذكرها ابن قتيبة.

المسألة السادسة: فائدة تعدد القراءات:

وقد أجاب مكي على سؤاله الافتراضي الذي هو عدم تقيدهم بقراءة واحدة، بل يقرأون على أكثر من حرف لمن قرأ على أكثر من حرف؟: "بأن الله عز وجل لم يجعل على عباده حرجا في دينهم، ولم يضيق عليهم فيما افترض عليهم، وكانت لغات من أنزل عليهم القرآن مختلفة، ولسان

(1) تأويل مشكل القرآن/ 33. وراجع الكشف/1-25 - 41. وسراج القارئ المبتدي/31 و32.

كل صاحب لغة لا يقدر على رده إلى لغة أخرى إلا بعد تكلف ومثوونة شديدة، فيسر الله عليهم أن أنزل كتابه على سبع لغات متفرقات في القرآن بمعان متفقة ومختلفة؛ ليقراً كل قوم على لغتهم، على ما يسهل عليهم من لغة غيرهم، وعلى ما جرت به عادتهم، فقوم جرت عادتهم بالهمز، وقوم بالتخفيف، وقوم بالفتح وقوم بالإمالة. وكذلك الإعراب واختلافه في لغاتهم، والحركات واختلافها في لغاتهم. وغير ذلك. فنفسح كل قوم، وقرأوا على طبعهم ولغة من قرب منهم، وكان ذلك رفقا عظيما بهم، وتيسيرا كثيرا لهم. ونظير هذا بما يسر الله لعباده من الفرائض، والأحكام والأوامر والنواهي، حيث أنزلها عليهم شيئا بعد شيء في أكثر من عشرين سنة.

المسألة السابعة: ما السر في حصر القراء على سبعة؟

ما العلة التي من أجلها اشتهر هؤلاء السبعة بالقراءة دون من هو فوقهم من غيرهم ممن هو أعلى درجة منهم وأجل قرأاً؟

فالجواب على ذلك: أن الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرا في العدد كثيرا في الاختلاف. فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة وحسن الدين وكامل العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره، وأجمع أهل عصره على عدالته فيما نقل وثقة فيما قرأ وروى، وعلمه بما قرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب عليهم.

فهذه علة اختيارهم لهؤلاء الأئمة، وصفات اجتهابهم ، ثم نظروا في كل مصر إسلامي بعث إليه عثمان π بمصحف، فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفا إماما هذه صفته وقراءته في مصحف ذلك المصر، فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائي من أهل العراق، وابن كثير من أهل مكة، وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة.

كلهم ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحل الناس إليه من البلدان، ولم يترك الناس مع هذا نقل ما كان عليه أئمة هؤلاء من الاختلاف، والقراءة بذلك.

أول من اختار السبعة وألف في قراءاتهم:

وأول من اقتصر على هؤلاء وخص قراءاتهم بالتأليف: ابن مجاهد التيمي قبل سنة ثلاثمئة أو نحوها، وقد توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمئة من الهجرة النبوية. وقد تابع ابن مجاهد على هذا التسبيع⁽¹⁾ من أتى بعده إلى زمن مكى بل إلى وقتنا هذا. ومع هذا لم تترك القراءة لغير السبعة.

وقد اختار غير ابن مجاهد سوى ما اختاره. فهذه قراءة يعقوب بن إسحاق الحضرمي المتوفى سنة خمسين ومئتين غير متروكة، وكذلك قراءة عاصم بن أبي الصباح الجحدي البصري المتوفى سنة ثمان وعشرين ومئة، وقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المتوفى سنة ثلاثين

(1) أول من اقتصر على هؤلاء القراء السبعة، وخصهم بالتأليف ابن مجاهد قبل سنة ثلاثمئة أو في نحوها . وابن مجاهد هو إسحاق بن موسى بن العباس بن مجاهد التيمي، ولد سنة خمس وأربعين ومئتين بسوق العطش ببغداد. وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمئة من الهجرة النبوية. وكتابه الذي سجع فيه القراءات السبع لأول مرة اسمه: السبعة في القراءات، وطبع بدار المعارف بمصر، سنة 1972م، بتحقيق الدكتور شوقي ضيف.

ومئة، وهما إماما نافع. وغير ذلك من نحو اختيار أبي حاتم السجستاني، وأبي عبيد القاسم بن سلام الجمحي المتوفى سنة 224هـ⁽¹⁾، والمفضل بن محمد بن يعلى الضبي الكوفي المتوفى سنة 355هـ صاحب المفضليات في الأدب⁽²⁾.

وأكثر اختياراتهم إما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية. وموافقته للمصحف. وإجماع العامة عليه. أي عامة العلماء من المسلمين من ذي شأن فيهم في هذه الناحية. والعامة عندهم: أ. ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية، فوجب الاختيار.

ب. وربما جعلوا العامة ما اجتمع أهل الحرمين الشريفين مكة والمدينة.

ج. وربما جعلوا الاختيار على ما اتفق نافع وعاصم. قال مكي: "قراءة هذين الإمامين أوثق القراءات وأوضحها وأفصحها في العربية، يتلوها في الفصاحة خاصة قراءة أبي عمرو، والكسائي - رحمهم الله جميعا.

وقد نشأ هنا سؤال: لم جعل القراء الذين اختيروا للقراءة سبعة؟ ألا كانوا أكثر أو أقل؟

وقد أجاب عليه مكي بقوله: إنهم جعلوهم سبعة لعلتين:

(1) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/172، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الطبعة الأولى سنة 1407هـ=1987.

(2) المرجع السابق/224.

أ. إحداهما: أن عثمان - رضي الله - كتب سبعة مصاحف، ووجه بها إلى الأمصار كما تقدم قبلاً.

ب. والعلّة الأخرى: أن عدد الحروف التي نزل بها القرآن سبعة، وإن كان هؤلاء السبعة يقرأون حرفاً واحداً من السبعة الأحرف، قد تقدم ذلك بإسهاب.

قال مكّي: "على أنه لو جعل عددها أكثر منه أو أقل لم يمتنع ذلك، وأن عدد الرواة الموثوق بهم أكثر من أن يحصى. وقد ألف ابن جبير المقري - كان قبل ابن مجاهد - كتاباً في القراءات، وسماه كتاب الثمانية، وزاد على هؤلاء السبعة يعقوب الحضرمي. وهذا باب واسع، إنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا: أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفاً متفرقين أو مجتمعين.

المسألة الثامنة: تطبيق وبيان لاختلاف القراء السبعة وغيرهم في سورة الفاتحة الاختلاف الذي هو جزء من الأحرف السبعة.

وقد علم فيما تقدم أن مكياً يقسم القراءات ثلاثة أقسام:

1. القراءات السبع.
2. وما روي عن غيرها ولم يختل فيه شرط من شروط قبول القراءة.
3. وما روي من أئمة آخرين، ولكنه قد اختل شرط من شروط قبول القراءة.

وقد بين مكّي منهجه في التطبيق، كما أوضح الغرض منه قبل الشروع فيه، فقال في هذا:

"وإذ قد ذكرنا ما يكون من معاني القراءات السبع، فلنذكر الآن السورة أذكرها فيها من الاختلاف في القراءات مما روي عن السبعة المشهورين مما لا يخالف خط المصحف مما قرأت به.

ثم نعيدها ثانية فنذكر ما فيها من القراءات عن غير هؤلاء السبعة ممن هو أعلى درجة ورتبة منهم مما لا يخالف خط المصحف - أيضا وهو أيضا- مقبول معمول به في الأمصار مروى عن أئمة مشهورين غير هؤلاء السبعة.

ثم نعيدها ثالثة، فنذكر ما روي فيها من القراءات عن غير السبعة ممن هو أعلى درجة ورتبة مما يخالف خط المصحف، وقد تركت القراءة به للإجماع على المصحف، ولا يجد ويصدق به وتترك القراءة به؛ لأنه بغير إجماع، إنما نقل بخبر الأحاد.

أولاً: اختلاف القراء السبعة في الحمد سورة الفاتحة:

قرأ عاصم والكسائي (يَوْمَ الدِّينِ) بألف. وقرأ أبو عمرو في السبعة: {مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ} بغير الألف.

قرأ ابن كثير في رواية قنبل عنه: {السرّاط ولسرّاط} بالسين. وقرأ حمزة في رواية خلف عنه: {الصراط} بين الصاد والزاي. وقرأ باقي القراء السبعة بالصاد خالصة.

وقرأ حمزة {عليهم} بضم الهاء. وكسرها باقي السبعة. قرأ ابن كثير والحلواني عن قالون عن نافع: {عيلهم} بضم الميم ويصلانها بواو في

الوصل خاصة، وأسكنها باقي القراء. قرأ أبو عمرو : {الرحيم ملك} بالإدغام، وباقي القراء بالإظهار"⁽¹⁾.

وقال مكي: "هذا ما اختلف فيه القراء السبعة المشهورين في هذه السورة مما قرأت به".

ثانيا: اختلاف الأئمة المشهورين غير السبعة فيها:

قرأ إبراهيم بن أبي عبلة : {الحمد لله} بضم اللام الأولى. وقرأ الحسن البصري: {الحمد لله} بكسر الدال⁽²⁾. وفي القراءتين بعد في العربية، ومجازها الاتباع باتباع حركة اللام الأولى من (الله) بحركة الحرف الذي قبلها وهو الدال في القراءة الأولى، وفي القراءة الأخرى اتباع حركة الدال بحركة اللام الأولى من (الله).

وقرأ أبو صالح: {همالك يوم الدين} بألف والنصب على النداء يعني يمالك يوم الدين. قال مكي: "وكذلك قرأ محمد بن السميع اليماني، وهي قراءة حسنة. وقرأ شريح بن يزيد الحضرمي أبو حيوة: {مَلِكْ يوم الدين} بالنصب على النداء من غير ألف⁽³⁾. وقرأ علي بن أبي طالب {مَلِكْ يوم الدين} بنصب اللام والكاف ونصب (يوم) وجعل (ملك) فعلا ماضيا. وقرأ عمر بن فائد الأسواري " {إِيَّاكَ نعبد وإِيَّاكَ نستعين} بتخفيف الياء فيهما أي الياء من (إياك)⁽⁴⁾. وقد كره ذلك بعض المتأخرين لموافقة لفظه لفظ إيا

(1) راجع السراج القارئ المبتدئ/31.

(2) راجع القراءتين في مختصر في شواذ القرآن/1. وإعراب القرآن 170/1 للنحاس، وأحسن الأثر في تاريخ القراء الأربعة عشر/95. للشيخ محمود الحصري.

(3) راجع إعراب القرآن 171/1 و172 للنحاس.

(4) راجع هذه القراءة والتي بعدها في مختصر في شواذ القرآن/1، وإعراب القرآن 171/1 للنحاس وما بعدها.

الشمس، وهو ضياؤها. وقرأ يحيى بن ثابت: {يستعين} بكسر النون، وهي لغة مشهورة حسنة، وروى الخليل بن أحمد عن ابن كثير أنه قرأ: {غيرَ المغضوب} بالنصب، نصبه حسن على الحال أو على الاستثناء أو على الصفة من {الذين أنعمت عليهم}.

وقرأ أيوب السخثياني: ولا الضالينَ {بهمزة مفتوحة في موضع الألف، هَمْزَ وحرك لالتقاء الساكنين: الهمزة واللام، وكانت الألف قد أدغمت فيها، وهو قليل في كلام العرب.

قال مكي تعليقا على هذه القراءات: "وهذا كله موافق لخط المصحف، والقراءة به ممن رواه عن الثقات جائزة، لصحة وجهه في العربية، موافقة الخط إذا صح نقله".

ثالثاً: اختلاف الأئمة المشهورين غير السبعة فيها بما يخالف خط المصحف:

قرأ أبو هريرة {مليك يوم الدين}، بياء بين اللام والكاف أي ملك⁽¹⁾، وهو معنى حسن في اللغة العربية؛ لأنه بناء للمغالبة، فهو أبلغ في الوصف والمدح من ملك ومالك كما هو معروف عند دارسي العربية.

وقرأ ابن السوار الغنوي: هياك نعبد وهياك نستعين {بالهاء في موضع الهمزة⁽²⁾، وهي لغة قليلة، أكثر ما تقع في الشعر. روى الأصمعي عن أبي عمرو أنه قرأ: (الزراط) بزاي خالصة، وهو حسن في العربية. وقرأ الحسن البصري: {اهدنا صراطا مستقيماً} منونتين من غير ألف ولام فيهما. وبذلك قرأ الضحاك .

وقرأ عمر بن الخطاب ط: {صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين} فجعل (من) في موضع (الذين)، و (غير) في موضع (لا)، وهو في المعنى حسن كالذي قرأ الجماعة في المعنى، وهو مروى عن أبي بكر ط. وقرأ ابن مسعود: {أرشدنا الصراط} في موضع (اهدنا)، والمعنى واحد. وقرأ ثابت البناني: {بصرنا الصراط} في موضع (اهدنا) والمعنى واحد كذلك.

قال مكي: "هذا الاختلاف الذي خالف خط المصحف، وما جاء عنه مما هو زيادة على خط المصحف أو نقصان على خط المصحف، وتبديل

(1) المرجع الأخير من المرجعين السابقين. والموضع.

(2) راجع هذه القراءات في المرجع السابق والموضع، والقراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب/22، تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي، طبعة دار إحياء الكتب العربية.

خط المصحف، ذلك كثير جدا هو الذي سمع حذيفة في المغازي، وسمع وروى الناس بعضهم على بعض، ونكير بعضهم لبعض، فجراه ذلك على إعلام عثمان - τ وهو الذي حث عثمان على جمع الناس على مصحف واحد؛ ليزول ذلك الاختلاف. فهذا المثال في الاختلاف الثالث هو الذي سقط العمل به من الأحرف، ولا يجوز اليوم لأحد أن يقرأ به؛ لما تقدم علمه، وإنما قرأ من قرأ بهذه الحروف التي تخالف خط المصحف قبل جمع عثمان τ الناس عليه، فبقي محفوظا في النقل غير معمول به عند الأكثر لمخالفته للخط المجمع عليه، وهذا النوع هو الذي نهى عن القراءة بها من حرف ابن مسعود - τ .

ثم سجل أخيرا النتيجة التي توصل إليها في هذا التطبيق، وهي خاتمة كتابه، فقال: "فتعلم بذلك كل المثالات التي اختلف القراء فيها، وما يجوز أن يقرأ به، وما لا يجوز. وما زاد من الاختلاف على قراءة السبعة المشهورين، وأن قراءتهم لم تحتو على الأحرف السبعة التي نص النبي - ϵ - عليها، وأنها ليست بحرف واحد، كما ذكرنا من قول الطبري: "أن ما زاد على قراءة في كل حرف فهو من السبعة الأحرف قرئ به لموافقته لخط المصحف على ما قد مضى وبيننا، وبالله التوفيق".

ثم اعلم أن هذا نهاية الكتاب وتمامه، وحمد الله، وصلى على النبي الكريم محمد وآله الطيبين وسلم عليه وعليهم أجمعين.

أما بعد: فهذا ما قدر لي أن أعرضه من كتاب (الإبانة عن معاني القراءات) لمكي بن أبي طالب حموش القيسي القيرواني المغربي القرطبي الأندلسي. فقد تركت منه بابين.

فأما أحدهما ف(باب في جمع القرآن ... وكيف جمع؟ وسبب جمعه؟). وأما الباب الآخر: ف(باب نذكر فيه جملا من الأحاديث التي رويت في الأحرف السبعة التي تدل على صحة ما قدمنا) - مخافة مزيد من الإطالة. وأما جمع القرآن وحديث الأحرف السبعة فقد وردت كثيرا في سائر الأبواب المعروضة التي جعلت في مسائل.

هذا، وقد أفدت في هذا العرض من المراجع التي في هذا المجال والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وسائر هداة هذه الأمة.

المصادر والمراجع:

1. (المعجب تخلص أخبار المغرب) من 248، 265 هـ عبد الواحد المراكشي. تحقيق محمد سعيد العريان، لجنة التراث الإسلامي. بالقاهرة سنة 1963م.
2. مقدمة تحقيق الكشف عن وجوه القراءات السبع وحججها وعللها: لمكي بن أبي طالب القيسي. تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة 1394 هـ الموافقة سنة 1974م.
3. الصلة من 197: لابن بشكوال . تصحيح عزت العطار الحسني. مكتب نشر الثقافة الإسلامية سنة 1955م.
4. معجم البلدان 67/19: لياقوت الحموي . دار صادر ، بيروت سنة 1957م.

5. إنباه الرواة على أنباه النحاة 3/ 315: القفطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، طبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة سنة 1955م.
6. معجم الأدياء 19/ 168. وفيات الأعيان 4/ 261: لابن خلكان . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد , مكتبة نهضة مصر القاهرة سنة 1948م،
7. طبقات القراء 2/ 308: خليفة بن خياط. تحقيق الدكتور سهيل زكان . إحياء التراث القديم بوزارة الثقافة السورية سنة 197م.
8. جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس : لأبي عبد الله الحميدي . تحقيق ابن تاويت الطنجي. مكتبة نشر الثقافة الإسلامية . بالقاهرة سنة 1971م.
9. رحلة التجاني: عبد الله التجاني. تقديم حسن حسني عبد الوهاب . المطبعة الرسمية. تونس سنة 1958م.
10. نزهة الألباء في طبقات الأدياء / 316: لأبي البركات ابن الأنباري تحقيق أبي الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر. بالقاهرة سنة 1976م.
11. بغية المتلمس في تاريخ رجال الأندلس / 469 : أحمد بن يحيى الضبى . دار الكتاب العربي . بالقاهرة سنة 1967م.
12. النجوم الظاهرة في أعيان مصر والقاهرة / 315 لابن تغري بردي ، طبعة دار الكتب المصرية القاهرة سنة 1936م.
13. الإتقان في علوم القرآن 1/ 77: السيوطي . دار الفكر- بيروت .

14. سراج القارئ المبتدي ونهاية المقرئ المنتهي/315، لابن القاصح، طبعة دار الفكر ، في لبنان سنة 1401هـ + 1981م.
15. اتحاف فضلاء البشر/ 432. للبخاري، طبع ونشر عبد الحميد حنفي.
16. غيث النفع في القراءات السبع لعلي النوري الصفاقسي، دار الفكر في بيروت بهامش سراج القارئ المبتدي.
17. تأويل مشكل القرآن/33. تحقيق السيد أحمد صقر. الطبعة الأولى سنة 1954م.
18. تاريخ القرآن/33. للدكتور عبد الصبور شاهين، دار القلم بالقاهرة، سنة 1966م.
19. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة/172، للفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث، الطبعة الأولى سنة 1407هـ = 1987.
20. القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب/22، تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي، طبعة دار إحياء الكتب العربية.